



ثلاث محكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٠/٥/١٦ برئاسة القاضي السيد مختار المصوّر وعضوية كل من السيدة القاضية فوزيّة محمد السندي وقاضي تاصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم عبد يحيى و محمد سائب الشلبي و همود صالح العيسى وبطاقات شيشرون لس كور كيس وحسين أبو الفتن العازفين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

الصيغة - الصيغة - / لكم حسن حسين - وكيله العماري عزيز حسن التورة .
الصيغة عليه - الداعي عليه / الأمين العام لمجلس الوزراء / إضافة لوقيفته - وكيله
الموظف المتفوق برقى سعد عبد الله .

الحكم

دعى داعي الداعي (الصيغة) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وأن تم تأسيس جمعية المزارعين والمشاريع الزراعية التابعة لائذن المنظمات غير الحكومية والمسجلة باسمها (١٤٧١) وبتعيين موكله رئيساً لها . وإن موكله قد ظلم بعد المباشرة بهم بفصل أربع أعضاء من الجمعية وبوجوب محظوظ الاجتماع المؤرخ ٢٠٠٧/١١/٦ . وقد تم تعيين منصب مساعدة المنظمات غير الحكومية بكتاب صورياً وذلك تفصيلاً على قرار الفصل إلا أن موكله لسرجين بحضور قرار من مدير مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية يقتضي برفع اليد عن الجمعية المطرورة وإلزام موكله مع بقية أعضاء الجمعية بتسليم الجمعية وإدارتها و موجوداتها للأعضاء المنضويين مع إعطاء موكله من كافة المهام الموكولة إليه . وبحيث أن هذا القرار لا سند له من القانون لذا قلل المدعى لدى الداعي عليه بتاريخ ٢٠١٠/٦/١١ وقد رفض القبول بوجوب كتاب المدعى عليه المرقم (د.م.ع) (١٤١) في ٢٠٠٩/٣/١ . أقام المدعى ذكره بتاريخ ٢٠١٠/٤/٨ طلبًا للحكم بإلزام المدعى عليه بإعادة الحال إلى ما كانت عليه وتعيين موكله من ميلاده علىه السابق والاعتراض إلى مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية بوقف كافة الإجراءات الخاصة بهذه الجمعية لحين حسم الدعوى . ونتيجة للبرقةة المحضرية العلنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٠/٦/٢ وبعد اطهارة (٢٠١٠/٤/٢) حلفاً يقتضي برد دعوى المدعى شكلاً تكمله لورفع دعوى المدعى خارج المدة القانونية التي اشتراطتها الفقرتين (أولاً) من البند الثاني/المادة ٧ من قانون مجلس شورى الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المتعلّق . طعن داعي الصيغة بالحكم أسلم المحكمة الاتحادية العليا بالمحكمة التمييزية المؤرخة ٢٠١٠/٦/٢ طلبًا الحكم بما ورد فيها .

كونغاري عراق
داد ملابس بالائيه نيتبياد



بجمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ١٠٩ /الاتحادية/تصدير/٢٠١٠

قرار

لدى الشقيق والمدلوة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التصويت مقدم ضمن المدة
قانونية قرار طوره شئلا . ولدى عطف النظر على الحكم الصادر وجد انه صحيح وبما في ذلك
للسناب الوراء فيه ذلك ان المدعى (الصيغة) كان قد تقدم من المزار الاذاري المطعون فيه
بتاريخ ١٤/٩/٢٠٠٩ وان الاختلاف العادي لمجلس الوزراء رفعت القضية بتاريخ ٩/٧/٢٠٠٩ وانه
حكم الدعوى وبلغ الرسم عليها بتاريخ ٥/١/٢٠١٠ لكنه يكون قد اقام الدعوى بعد انتهاء مدة
الستين يوماً المخصوص عليها في اللحظة (البيان) من المادة (٧) من قانون مجلس شورى الدولة
رقم (١٥) لسنة ١٩٧٩ العمل . وعليه قرار تعديل الحكم الصادر ورد الاختلاف التصويتية
ونحصل الصيغة رسم التصويت وصر القرار بالاتفاق في ٨/٦/٢٠١٠ .

الرئيس
محيط المصروف

العضو
فاروق محمد الصافي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
الكرم فهد محمد

العضو
أكرم احمد بابان

العضو
محمد صالح التقشيدى

العضو
خوبه صالح التميمي

العضو
سيقانيل شمشون بن قورليس

العضو
حسين ابو السن